تحـــرك عاجـــل

رفض كفالة سجين رأي قيد المحاكمة مرة أخرى

استؤنفت محاكمة سجين الر أي إبراهيم الشريف في 12 نوفمبر/تشرين الثاني. وقد رُفض طلب إطلاق سراحه بكفالة، وتم تأجيل محاكمته حتى 15 ديسمبر/كانون الأول.

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني استؤنفت محاكمة **إبراهيم الشريف** أمام محكمة الاستئناف العليا الجنائية في العاصمة المنامة. وخلال الجلسة الثالثة للمحاكمة، استجوب محاموه شهود الادعاء حول مزاعمهم المتعلقة بالكلمة التي ألقاها الشريف في يوليو/تموز. ورفضت المحكمة الطلبات التي قدمها محامو الدفاع من أجل إطلاق سراحه بكفالة، وحددت موعد الجلسة القادمة في 15 ديسمبر/كانون الأول للاستماع إلى شهود الدفاع.

ومنذ إلقاء القبض عليه سُمح لمحاميي الشريف بزيارته في مركز شرطة الهلال، الواقع شمال المنامة، حيث يُحتجز حالياً، ولكن لم يُسمح له بمناقشة قضيته معهم على انفراد. كما لم يُسمح له بتسلُّم نسخة من ملف قضيته من محامييه إلا بعد أن فحصها ضباط مركز الشرطة ومديرية التحقيقات الجنائية. وتجدر الإشارة إلى أن سرية الاتصال مع المحامي تعتبر عنصراً مهماً من عناصر الحق في المحاكمة العادلة.

واتُّهم إبراهيم الشريف "بإثارة الكراهية وازدراء النظام والتحريض على الإطاحة بنظام الحكم بالقوة والوسائل غير المشروعة" بموجب المادتين 165 و160 من قانون العقوبات البحريني. وقد نفى جميع التهم الموجهة له. وفي حالة إدانته، فإنه يمكن أن يواجه حكماً بالسجن يصل إلى 13 سنة.

يرجى كتابة مناشدات باللغة الإنجليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى إطلاق سراح إبراهيم الشريف فوراً وبدون قيد أو شرط، وإسقاط التهم الموجَّهة له لأنه سجين رأي محتجز بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، ليس إلا؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وإلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 29 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص.ب 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس: +973 1766 4587
المخاطبة: جلالة الملك

وزير الداخلية
الشيبخ راشد بن عبدالله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص.ب 13، المنامة، البحرين
فاكس: +973 1723 2661
بريد إلكتروني: info@interior.gov.bh
المخاطبة: معالي الوزير

وإرسال نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص.ب 450، المنامة ، البحرين
فاكس: +973 1753 1284
الرابط: http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة
وإذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور آنفاً، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم UA 168/15. Further information ، أنظر الرابط:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/2336/2015/en/

تحـــرك عاجـــل

رفض كفالة سجين رأي قيد المحاكمة مرة أخرى

معلومات إضافية

إبراهيم الشريف هو الأمين العام السابق "لجمعية العمل الوطني الديمقراطي" (وعد)، وهي حزب سياسي علماني معارض في البحرين، يضم أعضاء من السنة والشيعة على حد سواء. وفي الساعة 2:30 من صبيحة يوم 12 يوليو/تموز قُبض عليه في منـزله، واقتيد إلى "مديرية التحقيقات الجنائية"، حيث تم استجوابه بشأن كلمة كان قد ألقاها في تجمع عام في 10 يوليو/تموز، ثم أُعيد إلى الحجز لمدة 48 ساعة. وفي كلمته تحدَّث إبراهيم الشريف عن ضرورة التغيير في البحرين، وشدَّد على التزام المعارضة السياسية بعدم استخدام العنف، وحثّ الحكومة على إجراء إصلاحات اقتصادية رئيسية من أجل تجنُّب المزيد من حالة الإفلاس.

وفي 13 يوليو/تموز أُحضر إبراهيم الشريف إلى مكتب الادعاء العام لاستجوابه بتهم "إثارة الكراهية وازدراء النظام والتحريض على قلب نظام الحكم بالقوة وبالوسائل غير المشروعة"، وهي تهم نفاها الشريف. وأمر الادعاء العام بإبقائه في الحجز حتى موعد جلسة الاستماع الأولى في 24 أغسطس/آب.

ولم تُسلَّم إلى محاميي إبراهيم الشريف نسخة كاملة من ملف القضية قبل بدء المحاكمة في 24 أغسطس/آب على الرغم من قدَّموا طلباً بذلك. وخلال جلسة أغسطس/آب قبلَ القاضي الطلب وسمح لمحاميي الدفاع بالحصول على ملف القضية. وطالب الادعاء العام بإنزال أقسى عقوبة بحق إبراهيم الشريف، ورفض طلب محامييه بإطلاق سراحه بكفالة. وسُمح له بقراءاة بيان استغرق خمس دقائق، أكَّد فيه مجدداً على عدم استخدام العنف، وشدد على أن دور المعارضة يتمثل في انتقاد وتحديد الأفعال الخاطئة كي تقوم الحكومة بإصلاحها. وقال أيضاً إن الأوضاع في البحرين لا يمكن حلُّها إلا بالطرق السياسية السلمية.

وخلال الجلسة الثانية في 12 أكتوبر/تشرين الأول، أبلغ القاضي محاميي إبراهيم الشريف بأنه لم يتسلم طلبهم الذي قدموه في 1 أكتوبر/تشرين الأول وطلبوا فيه استجواب شاهد الادعاء، وقرر تأجيل المحاكمة حتى 12 نوفمبر/تشرين الثاني.

في عام 2011، وإثر محاكمة جائرة، سُجن إبراهيم الشريف لمدة خمس سنوات بسبب قيادته احتجاجات سلمية واسعة النطاق ضد الحكومة، إلى جانب 12 ناشطاً معارضاً، حُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين خمس سنوات والسجن المؤبد. وفي 19 يونيو/حزيران 2015، أُطلق

سراحه بموجب عفو ملكي. ويقضي النشطاء المعارضون الإثنا عشر الآخرون أحكامهم في سجن جو في الوقت الراهن.

الاسم: إبراهيم الشريف/ ذكر